اتفاقيات الهدنة (رودس) لعام 1949 وتثبيت الخط الأخضر في فلسطين

اتفاقيات الهدنة لعام 1949 وتثبيت الخط الأخضر في فلسطين

بين شباط/فبراير وتموز/يوليو **1949**، وفي أعقاب **النكبة واحتلال أجزاء واسعة من فلسطين سنة 1948**، وُقعت سلسلة من اتفاقيات الهدنة العامة المنفصلة بين دولة الإحتلال الصهيوني من جهة وكل من **مصر ولبنان والأردن وسورية** من جهة أخرى، بوساطة الأمم المتحدة.

ويُشار إلى هذه الاتفاقيات أحيانًا مجتمعة باسم «**اتفاقيات هدنة رودس لعام 1949**»، مع أن اثنتين منها فقط وُقعتا فعليًا في جزيرة رودس اليونانية، بينما وُقع الاتفاق اللبناني في رأس الناقورة والاتفاق السوري قرب محناييم.

وأوقفت الاتفاقيات المرحلة الرئيسية من القتال بين الجيوش النظامية، ورسمت **خطوط فصل عسكرية** بين قوات الإحتلال الصهيونية والعربية، عُرفت لاحقًا بصورة جماعية باسم **الخط الأخضر**.

لكن بالنسبة إلى الفلسطينيين، لم تعكس الهدنة تراجعًا عن نتائج النكبة. فبحلول عام 1949 كانت القوات الإسرائيلية تسيطر على نحو **77 في المئة من مساحة فلسطين الانتدابية**، بما في ذلك مساحات واسعة كان قرار التقسيم رقم 181

قد خصصها للدولة العربية الفلسطينية المقترحة.

وكان أكثر من **725 ألف فلسطيني** قد أصبحوا لاجئين بعد أن طُردوا أو فروا من منازلهم، كما أُفرغت مئات المدن والقرى والتجمعات الفلسطينية من سكانها.

من النكبة إلى مفاوضات الهدنة

في **14 أيار/مايو 1948**، أعلن ديفيد بن غوريون قيام دولة إسرائيل قبل ساعات من انتهاء الانتداب البريطاني رسميًا.

وفي اليوم التالي، دخلت قوات نظامية من مصر وشرق الأردن والعراق وسورية ولبنان، إلى جانب وحدات من دول عربية أخرى، إلى فلسطين.

وتمكنت الجيوش العربية في البداية من وقف بعض التقدم العسكري الإسرائيلي على عدة جبهات، وشهدت منطقة القدس خصوصًا معارك شديدة.

لكن ميزان القوى العسكري تغير بصورة كبيرة خلال الأشهر التالية.

فخلال الهدنة الأولى التي توسطت فيها الأمم المتحدة، أعادت إسرائيل تنظيم قواتها ووسعت الجيش، ووصلت إليها شحنات كبيرة من السلاح، وخصوصًا من تشيكوسلوفاكيا، كما ازداد عدد المجندين والمتطوعين وتعزز سلاح الجو بطائرات تم الحصول عليها من الخارج.

في المقابل، عانت الجيوش العربية من ضعف التنسيق الموحد. وعلى الرغم من عملها اسميًا ضمن إطار الجامعة العربية، اتبعت القوات المصرية والأردنية والعراقية والسورية واللبنانية استراتيجيات عسكرية منفصلة إلى حد كبير، كما اختلفت في بعض الحالات أهداف حكوماتها السياسية تجاه مستقبل فلسطين.

اتساع السيطرة الإسرائيلية خارج حدود قرار التقسيم

عندما استؤنف القتال بعد هدن سنة 1948، شنت القوات الإسرائيلية سلسلة من العمليات العسكرية الكبرى التي غيرت الخريطة الإقليمية بصورة واسعة.

ففي تموز/يوليو، أدت **عملية داني** إلى احتلال **اللد والرملة** وتهجير معظم سكانهما الفلسطينيين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أدت **عملية يوآف** إلى اختراق المواقع المصرية في جنوب فلسطين، ومكنت القوات الإسرائيلية من توسيع سيطرتها باتجاه النقب.

وفي الفترة نفسها، أدت **عملية حيرام** إلى احتلال معظم المناطق المتبقية من الجليل التي لم تكن تحت السيطرة الإسرائيلية.

ثم جاءت **عملية حوريف** بين كانون الأول/ديسمبر 1948 وكانون الثاني/يناير 1949، ففرضت ضغطًا عسكريًا شديدًا على القوات المصرية في الجنوب وأسهمت مباشرة في انتقال مصر إلى مفاوضات الهدنة.

وبحلول مطلع عام 1949، كانت الخريطة التي اقترحها **قرار الأمم المتحدة رقم 181** قد فقدت وجودها العملي على الأرض.

وساطة الأمم المتحدة

حاولت الأمم المتحدة طوال العمليات العسكرية فرض هدن ووقف إطلاق النار ودفع الأطراف نحو مفاوضات سياسية وعسكرية.

وبعد اغتيال وسيط الأمم المتحدة **الكونت فولك برنادوت** على يد أعضاء تنظيم ليحي الصهيوني في القدس في أيلول/سبتمبر 1948، تولى الدبلوماسي الأميركي **رالف بانش** مهام وسيط الأمم المتحدة بالإنابة.

وفي **16 تشرين الثاني/نوفمبر 1948**، أصدر مجلس الأمن القرار رقم **62**، الذي قرر ضرورة إقامة هدنة في جميع قطاعات فلسطين والانتقال من حالة وقف إطلاق النار المؤقت إلى ترتيبات هدنة عامة.

وبعد استئناف العمليات العسكرية في النقب، ازدادت الضغوط الدولية من أجل وقف القتال.

وقبلت مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في **7 كانون الثاني/يناير 1949**، ثم بدأت المفاوضات الرسمية في رودس تحت إشراف رالف بانش.

اتفاقيات الهدنة الأربع

لم تكن هدنة 1949 اتفاقية واحدة مشتركة بين الدول العربية وإسرائيل، بل تفاوضت كل دولة مجاورة بصورة منفصلة.

- **مصر وإسرائيل:** 24 شباط/فبراير 1949، في رودس.
- **لبنان وإسرائيل:** 23 آذار/مارس 1949، في رأس الناقورة.
- **الأردن وإسرائيل:** 3 نيسان/أبريل 1949، في رودس.
- **سورية وإسرائيل:** 20 تموز/يوليو 1949، عند التلة 232 قرب محناييم.

أما **العراق** فلم يوقع اتفاقية هدنة مع إسرائيل.

وكانت القوات العراقية قد انتشرت بصورة رئيسية في أجزاء من الجبهة الوسطى في فلسطين. وعندما قررت بغداد سحب قواتها، تولت القوات الأردنية المواقع التي كانت تشغلها، وأُدرجت الترتيبات المتعلقة بتلك القطاعات ضمن

اتفاق الهدنة الأردني الإسرائيلي.

ماذا كانت تعني اتفاقيات الهدنة فعليًا؟

منعت الاتفاقيات القوات المسلحة للأطراف الموقعة من تنفيذ عمليات عسكرية أو عدائية عبر خطوط الهدنة.

كما أنشأت آليات لمراقبة الخروقات وشكلت **لجان هدنة مشتركة** تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة.

لكن الاتفاقيات **لم تكن معاهدات سلام**.

ولم تحسم بصورة نهائية السيادة على الأراضي أو الحدود الدائمة أو قضية اللاجئين الفلسطينيين أو مستقبل القدس أو الوضع السياسي النهائي لفلسطين.

بل أكدت نصوص الاتفاقيات أن أحكامها وُضعت على أساس **اعتبارات عسكرية**، وأنها لا تمس الحقوق أو المطالب أو المواقف التي يمكن لأي طرف طرحها ضمن تسوية سياسية نهائية.

وهذا التمييز أساسي لفهم طبيعة ما أصبح يعرف لاحقًا باسم **الخط الأخضر**.

الخط الأخضر

أصبحت خطوط الفصل العسكري التي رسمتها اتفاقيات عام 1949 تُعرف بصورة جماعية باسم **الخط الأخضر**، وهو اسم ارتبط باللون الذي استُخدم لرسم هذه الخطوط على الخرائط.

وفصلت هذه الخطوط المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بعد النكبة واحتلال فلسطين سنة 1948 عن بقية الأراضي الفلسطينية التي أصبحت تحت السيطرة الأردنية أو الإدارة المصرية.

وضمن معظم المناطق الواقعة غرب الخط وداخله، أصبحت إسرائيل تسيطر على نحو **77 في المئة من فلسطين الانتدابية**.

أما المساحة المتبقية فتكونت بصورة رئيسية من **الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية**، التي أصبحت تحت سيطرة القوات الأردنية، و**قطاع غزة**، الذي أصبح تحت الإدارة المصرية.

وكان الخط الأخضر **خط هدنة عسكريًا وليس حدودًا دولية دائمة متفقًا عليها**.

لكن لأنه حدد نطاق السيطرة العسكرية والسياسية الفعلية طوال نحو عقدين، أصبح لاحقًا أهم مرجع جغرافي للفصل بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة حتى **احتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين في حزيران/يونيو 1967**.

الضفة الغربية والقدس الشرقية

احتفظ **الفيلق العربي الأردني** بالسيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية بعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية.

وبموجب اتفاق الهدنة الأردني الإسرائيلي، تحولت خطوط المواقع العسكرية القائمة في نهاية القتال إلى خطوط هدنة في معظم القطاعات.

كما انسحبت القوات العراقية من المواقع التي كانت تشغلها، وحلت القوات الأردنية محلها وفق الترتيبات التي أُدرجت في الاتفاق.

وفي عام **1950**، ضم الأردن الضفة الغربية إليه. وكان ذلك إجراءً سياسيًا لاحقًا لا ينبغي الخلط بينه وبين اتفاقية الهدنة نفسها، التي لم تحسم رسميًا مسألة السيادة النهائية على الأرض.

قطاع غزة

احتفظت مصر بالسيطرة على **قطاع غزة** بعد اتفاق الهدنة.

وخلافًا لما فعله الأردن في الضفة الغربية، لم تضم مصر قطاع غزة إليها، بل بقي تحت **الإدارة المصرية**.

وكان القطاع قد أصبح في الوقت نفسه أحد أكبر مراكز أزمة اللاجئين الفلسطينيين، إذ تدفقت إليه أعداد كبيرة من المهجرين من مدن وقرى السهل الساحلي الجنوبي ومنطقة بئر السبع ومناطق أخرى.

جيب الفالوجة

كانت إحدى أكثر القضايا تعقيدًا في المفاوضات المصرية و دولة الإحتلال الصهيوني تتعلق بالقوات المصرية المحاصرة في **جيب الفالوجة**، الذي تمركز حول بلدتي **الفالوجة وعراق المنشية** الفلسطينيتين.

وكانت قوات الإحتلال الصهيوني قد فرضت الحصار على اللواء المصري هناك منذ الأشهر الأخيرة من عام 1948.

وبموجب اتفاق الهدنة المصري الإسرائيلي، سُمح للقوات المصرية بالانسحاب من الجيب تحت إشراف الأمم المتحدة.

وبدأ الانسحاب في أواخر شباط/فبراير 1949، وسجل رالف بانش أن نحو **2,900 جندي مصري** أُجلوا من المنطقة تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة.

لكن آلاف المدنيين الفلسطينيين ظلوا في قريتي الفالوجة وعراق المنشية بعد رحيل القوات المصرية.

وكانت ترتيبات الهدنة تهدف إلى حماية السكان المدنيين وحقوقهم، إلا أن ما حدث بعد تسليم الجيب سار في اتجاه مختلف.

فقد وثق مراقبو الأمم المتحدة حالات ضرب ونهب ومحاولات اعتداء ارتكبها جنود إسرائيليون ضد السكان، كما مورست ضغوط وترهيب لدفع الفلسطينيين إلى مغادرة القريتين.

وبحلول **21 نيسان/أبريل 1949**، كان معظم السكان الفلسطينيين في جيب الفالوجة قد هُجّروا، رغم أن الاتفاق لم يكن يقضي بإخلاء السكان المدنيين من المنطقة.

هل مثّلت اتفاقيات الهدنة اعترافًا عربيًا بإسرائيل؟

أنشأت الاتفاقيات علاقة عسكرية عملية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة الموقعة عليها، لكنها لم تكن اعترافًا دبلوماسيًا كاملًا ولا معاهدات سلام.

ولم تقبل الحكومات العربية الموقعة بموجب هذه الاتفاقيات خطوط الهدنة باعتبارها حدودًا سيادية دائمة.

بل شددت النصوص مرارًا على أن هذه الترتيبات مؤقتة، وأنها لا تمس المطالب أو الحقوق التي ستُناقش في أي تسوية نهائية.

ولذلك من الأدق القول إن الاتفاقيات **ثبتت واقعًا عسكريًا نشأ خلال النكبة واحتلال فلسطين سنة 1948**، لكنها لم تحسم قانونيًا المطالب السياسية والإقليمية المتعارضة المتعلقة بفلسطين.

الهدنة وتجزئة فلسطين

تركت اتفاقيات عام 1949 فلسطين مقسمة فعليًا بين ثلاثة أطر سياسية وعسكرية رئيسية.

فكانت إسرائيل تسيطر على نحو **77 في المئة من فلسطين الانتدابية**، بينما أصبحت الضفة الغربية والقدس الشرقية تحت السيطرة الأردنية، وأصبح قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.

أما **الدولة العربية الفلسطينية** التي كان قرار التقسيم رقم 181 قد اقترح إنشاءها، فلم تقم.

وبدلًا من ذلك، خرج الشعب الفلسطيني من النكبة موزعًا بين الفلسطينيين الذين بقوا في الأراضي الواقعة تحت الحكم الإسرائيلي، والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومئات آلاف اللاجئين المنتشرين في الدول العربية المجاورة.